الجمهورية التونسية **باردو في 17 أفريل 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد17** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في قائمة الهيئات الدستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السادة ربيع العابدي والمهدي بن غربية ونعمان الفهري الآنسة فائزة الكدوسي وحضور السيدين سليم عبد السلام ونجيب حسني.

بداية الجلسة: الساعة التاسعة و50دقيقة.

افتتحت الجلسة برئاسة السيد جمال الطوير الذي تناول في مداخلته جملة من المسائل التنظيمية المتعلقة بالدعوة الموجهة إلى أعضاء اللجنة من قبل جمعية لمّ الشمل للمشاركة في فعاليات الندوة المزمع تنظيمها يوم 18 أفريل 2012 بنزل المشتل حول أيّة مكانة لهيئة منظّمة للانتخابات في الدستور الجديد؟ وتقرر إثر ذلك المشاركة في فعاليات هذه الندوة .
من جهة أخرى تطرق السيد رئيس اللجنة إلى اقتراح جمعية:
« démocratie reporting international»بدعوةالسيد xavier Philipe
في جلسة استماع وذلك في الأسبوع الأول من شهر ماي وتم تأجيل النظر في هذا الأمر لاحقا.
وانطلق إثر ذلك النقاش حول:

***الهيئة العليا لحماية المعطيات الشخصيّة:**

انطلق الحوار بتلاوة السيد رئيس اللجنة لمقتطفات من القانون الاساسي عدد 24 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية ولا سيما الباب المتعلق بإنشاء وبصلاحيات الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية ولتحديد صلاحيّاتها.

واقترحت السيدة نادية شعبان إضافة عبارة الحوكمة للتسمية لارتباطها بالأهداف التي قصدتها من اقتراح هذه الهيئة.
ولاحظت السيدة دليلة بو عين أن الحوكمة أشمل من المعطيات الشخصية .
وأكد السيد سليمان هلال على أهمية الموضوع لارتباطه بالحريات الشخصية لكنه اعتبر أن دسترة هذه الهيئة تبقى محل نقاش ووافقه الرأي كل من السيدين البشير شمام ومنير بن هنية الذي اعتبر أنه من غير المعقول أن يحلّ دورها محل دور القضاء على أهميته مشيرا أن القانون الذي ينظمها يبقى كافيا ولا حاجة للدسترة.
واعتبرت الآنسة آسيا النفاتي أن توجيه توصية للجنة التأسيسية للحقوق والحريات لإدراج الحماية الدستورية للمعطيات الشخصية يكفي دون التوجه لدسترة هذه الهيئة ووافقها السيد وسام ياسين في الرأي مشيرا إلى مسألة القرصنة التي تشكل خطرا على المعطيات الشخصية للمواطنين.
بالتالي رأت غالبية المتدخلين أن لا حاجة لدسترة هذه الهيئة.

وبعد انهاء التعرض لكامل قائمة الهيئات المقترحة تقرر تحديد قائمة الهيئات المتوافق بشأنها والهيئات التي لا تزال محل جدل.
*الهيئات المتوافق بشأنها:
-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
-الهيئة العليا لحقوق الإنسان
-هيئة وطنية تضمن حقوق الأجيال القادمة والتنمية المستدامة ومسألة المديونية وأرجئ تحديد تسميتها لوقت لاحق:
وبخصوص هذه الهيئة تمسك السيد وسام ياسين بأن مفهوم التنمية المستدامة يشمل كل الجوانب المقصود منها دسترة هذه الهيئة ولم توافقه في هذا الرأي الآنسة ربيعة النجلاوي .

-الهيئة العليا للإعلام السمعي والبصري والرقمي واقترح إضافة عبارة المكتوب.
-هيئة الحوكمة ومقاومة الفساد والرشوة.
*الهيئات التي تأجل النظر في خصوصها:
-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: والذي تقرر الانتظار بخصوصه حتى تتوضح طبيعة النظام السياسي:برلمان بغرفة تشريعية واحدة وعندها يتقرر دسترته أو بغرفتين وعندها يقع التخلي عن المقترح.
-الهيئة العليا للتونسيين بالخارج: الغالبية مع دسترته.
-الهيئة العليا للتربية والتكوين والبحث العلمي.
-المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة العليا للإفتاء:

واختلفت الآراء بخصوص هذا الموضوع بين مؤيد للدمج بين الهيئتين في إطار المجلس الإسلامي الأعلى باعتبار الفتوى فرع من فروع أنشطة هذا المجلس ومنهم السيّد البشير شمام وفي مقابل ذلك رأى السيد سليمان هلال أن وجود هيئة دستورية للإفتاء هو أمر ضروري ودعمته في ذلك السيدة حبيبة التريكي التي رأت ضرورة قيام كل هيئة بصفة مستقلة عن الأخرى وأكدت على أهمية الجانب الافتائي.
ولاحظ السيد عبد الباسط بن الشيخ أن الموضوع يستوجب تعميق النظر بعد الاستماع للسادة الخبراء في هذا المجال.
وتدخل السيد سليم عبد السلام ليوضح أن الغاية من دسترة هيئة ما هو إعطاؤها صلاحيات تقريرية تصل إلى حد إمكانية تسليطها لعقاب معيّن ولإبداء الرأي في مواضيع محددة وأن هيئة ذات طابع فكري وبحثي لا ترقى لان تكون هيئة دستورية.

*تقديم مقترحات بخصوص السادة الخبراء الممكن الاستماع إليهم صلب اللجنة:

***الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات:**
-الأستاذ شفيق صرصار أخصائي في القانون الانتخابي، والاستاذة منية العابد عضوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،السيد كمال الجندوبي رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .
-ممثلين عن الجمعيات المختصة في مراقبة الانتخابات(مرصدي شاهد وعتيد).
-الأستاذ Michele patrenotre.
وأكد المتدخلون على أن الندوة المتعلقة بالانتخابات التي سيحضرها أعضاء اللجنة ستكوّن فكرة أفضل عن الخبراء الممكن الاستئناس بآرائهم

***الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان:**
- رئيس الجمهورية السيد المنصف المرزوقي بوصفه رئيسا سابقا للرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
-الأستاذ عبد الستار بن موسى رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
-الأستاذ سامي الجربي.

***الهيئة العليا للإعلام والاتصال السمعي والبصري:**

-الأستاذ كمال العبيدي الرئيس الحالي للهيئة العليا للإعلام
-الاستماع لأشخاص ذوي خبرات في الحقل الاعلامي على غرار السيد محمد كريشان وتوفيق المجيد والحبيب الغريبي وعبد الحفيظ الهرقام وغسان بن جدو.
-أساتذة من المعهد العالي لعلوم الاخبار.
-الاستماع لممثلين عن النقابات العاملة في القطاع واعترض على ذلك السيد عبد الباسط بن الشيخ تفاديا للتجاذبات السياسية التي قد تحدث وتم اقتراح طلب رأي الخبراء كتابيا دون الالتزام بدعوة الجميع للحضور أمام اللجنة.

ورفعت الجلسة على الساعة 13و45د.

رئيس اللجنة **المقرر**